

Distr.: General
15 February 2021
Arabic
Original: English



مجلس حقوق الإنسان
الدورة الاستثنائية التاسعة والعشرون
12 شباط/فبراير 2021

قرار اعتمده مجلس حقوق الإنسان في 12 شباط/فبراير 2021

د إ-1/29- آثار الأزمة في ميانمار على حقوق الإنسان

إن مجلس حقوق الإنسان،

إذ يسترشد بمقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه، ويعيد تأكيد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، ويشير إلى العهدين الدوليين الخاصين بحقوق الإنسان وإلى الصكوك الأخرى ذات الصلة،

وإذ يعرب عن بالغ قلقه إزاء إعلان حالة الطوارئ التي فرضها العسكريون في ميانمار في 1 شباط/فبراير 2021،

وإذ يعرب عن استيائه من الاحتجاز التعسفي لأعضاء الحكومة المنتخبين ديمقراطياً، بمن فيهم مستشارة الدولة أونغ سان سو تشي والرئيس وين ميننت، وغيرهما من الأشخاص المحتجزين تعسفاً،

وإذ يعرب عن القلق إزاء فرض قيود على أفراد المجتمع المدني والصحفيين والعاملين في وسائل الإعلام،

وإذ يشدد على تحمّل الدول المسؤولية الرئيسية عن تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، وعلى ضرورة احترام العسكريين وقوات الأمن والسلطات الأخرى في ميانمار الحق في التجمع السلمي، والامتناع عن استخدام أي قوة غير ضرورية أو مفرطة ضد الجمهور،

وإذ يشدد أيضاً على ضرورة مواصلة تقديم الدعم لعملية الانتقال الديمقراطي في ميانمار، وإذ يؤكد الحاجة إلى دعم المؤسسات والعمليات الديمقراطية،

وإذ يؤكد من جديد التزامه الشديد بسيادة ميانمار واستقلالها السياسي وسلامتها الإقليمية ووحدها،

وإذ يكرر تأكيد دعمه القوي للمنظمات الإقليمية، ولا سيما رابطة أمم جنوب شرق آسيا، لما تتخذه من مبادرات وما تبذله من جهود للاستجابة للتطورات الأخيرة في ميانمار، وإذ يرحب بالبيان الذي أدلى به رئيس الرابطة في 1 شباط/فبراير وأشار فيه إلى مقاصد ميثاق الرابطة ومبادئه، بما في ذلك التقيد بمبادئ الديمقراطية وسيادة القانون والحكم الرشيد، واحترام وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية،



- وانح يحيط علماً بالبيان الصحفي الصادر عن مجلس الأمن في 4 شباط/فبراير 2021 بشأن الحالة في ميانمار،
- 1- يعرب عن استيائه من عزل الحكومة التي انتخبها شعب ميانمار في الانتخابات العامة التي أجريت في 8 تشرين الثاني/نوفمبر 2020، ومن تعليق ولايات أعضاء جميع البرلمانات، ويدعو إلى إعادة الحكومة المنتخبة؛
 - 2- يدعو إلى التعجيل بالإفراج الفوري وغير المشروط عن جميع الأشخاص المحتجزين تعسفاً، بمن فيهم مستشارة الدولة أونغ سان سو تشي والرئيس وين ميننت وغيرهما، ورفع حالة الطوارئ؛
 - 3- يشدد على ضرورة الامتناع عن العنف والاحترام التام لحقوق الإنسان والحريات الأساسية وسيادة القانون؛
 - 4- يدعو بقوة العسكريين وقوات الأمن والسلطات الأخرى في ميانمار إلى اتخاذ خطوات فورية لحماية الحق في حرية الرأي والتعبير والدين أو المعتقد وتكوين الجمعيات والتجمع السلمي وفقاً للقانون الدولي لحقوق الإنسان، وضمان قدرة أفراد منظمات المجتمع المدني ووسائل الإعلام على العمل بحرية ومن دون خوف من العنف أو المضايقة أو التهريب؛
 - 5- يدعو إلى الرفع الفوري للقيود المفروضة على الإنترنت والاتصالات ووسائل التواصل الاجتماعي، وفقاً للقانون الدولي لحقوق الإنسان؛
 - 6- يدعو أيضاً إلى تمكين منظمات المساعدة الإنسانية من الوصول الآمن ومن دون عوائق إلى جميع المحتاجين، بإجراءات تشمل إعادة تسيير رحلات الأمم المتحدة الجوية للإغاثة؛
 - 7- يشجع بقوة على مواصلة الحوار والمصالحة وفقاً لإرادة شعب ميانمار، ويشير إلى دور المبعوثة الخاصة للأمين العام المعنية بميانمار في هذا الصدد؛
 - 8- يشدد على ضرورة معالجة الأسباب الجذرية للأزمة في ولاية راخين وتهيئة الظروف اللازمة لعودة المشردين، بمن فيهم مسلمو الروهينغيا والأقليات الأخرى، عودة آمنة وطوعية ومستدامة وكرامة؛
 - 9- يطلب إلى مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان والمقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في ميانمار أن يقيّم الحالة الراهنة لحقوق الإنسان في ميانمار، وأن يقدم معلومات محدثة عنها في تقريريهما إلى مجلس حقوق الإنسان، ويدعو سلطات ميانمار إلى العمل والتعاون مع آليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، ويطلب إلى الأمين العام أن يزود المفوضة السامية والمقرر الخاص بمزيد من المساعدة والموارد والخبرات اللازمة لتمكينهما من الوفاء التام بولايتيهما؛
 - 10- يقرر إبقاء هذه المسألة قيد نظره.

الجلسة الثانية

المعقودة في 12 شباط/فبراير 2021

[اعتمد من دون تصويت.]